

مليون يمني يطالبون بمحكمة دولية لجرائم الارهاب

أكد عدد من السياسيين والقانونيين وقيادات منظمات المجتمع المدني أن حملة المليون توقيع -التي أطلقت قبل أسابيع من قبل قانونيين وسياسيين لحشد مليون توقيع للمطالبة بإنشاء محكمة دولية خاصة بجرائم الإرهاب في بلادنا وعلى رأسها جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة في 3 يونيو 2011م وكذلك جريمة استهداف منتسبي الأمن المركزي في ميدان السبعين يوم 21 مايو 2012م وغيرها - مطلب لكل اليمنيين الذين يريدون تقديم المجرمين للعدالة وكشفهم أمام العالم .

مؤكد أن تلك الجرائم الإرهابية تفوق قدرة القضاء اليمني على التعامل معها فنياً وفي عدة جوانب ، كما أن وزارة العدل بيد المتهمين بتنفيذ جريمة دار الرئاسة.. وطالبوا - في تصريحات لـ«الميثاق» الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية بالعمل على إنشاء محكمة دولية خاصة بجرائم الإرهاب في بلادنا.. فإلى الحصيلة:

استطلاع / عبدالكريم العدي

بداية قال البرلماني البارز الشيخ سنان العجي: اليمنيون يطالبون اليوم- من خلال حملة المليون توقيع -المجتمع المحلي والعربي والدولي بالكشف عن القتل والإرهابيين الذين ارتكبوا كثيراً من الجرائم بحق الإنسانية ولعل أبرزها جريمة تفجير جامع دار الرئاسة الذي استهدف حياة فخامة الأخ الزعيم علي عبدالله صالح - رئيس المؤتمر الشعبي العام- وكبار قيادات الدولة في 3 يونيو 2011م.

مشيراً إلى أن حملة المليون توقيع تطالب العالم بأسره من خلال الأمم المتحدة وهيئتها المختصة بتشكيل محكمة دولية خاصة بجرائم الإرهاب في اليمن وعلى رأسها جريمة تفجير دار الرئاسة وكذا الجرائم التي استهدفت الجنود في ميدان السبعين 21 مايو الماضي.. وأضاف العجي: نحن مع تشكيل محكمة دولية ولن نتوقف حتى يتم الاقتصاص من القتل والإرهابيين، وهاهو الشعب اليمني بكافة شرائحه يتفاعل مع حملة المليون توقيع..

محكمة دولية..

وقال العجي: هذه العمليات الإجرامية الكبيرة لم تحصل في التاريخ اليمني، ولهذا فالجميع يطالب بسرعة تشكيل محكمة دولية للبت في هذه الجرائم لمحكمة أولئك المجرمين.

موضحاً أن مذبة ميدان السبعين التي وقعت في يوم 21 مايو الماضي وذهب ضحيتها أكثر من مائة جندي هي مكملة لجريمة تفجير مسجد النهدين.. وبالتالي فتشكيل محكمة دولية لمحاسبة هؤلاء الإرهابيين هو أقل ما يمكن أن نطالب به اليوم وغداً ويطالب به أيضاً كل الشرفاء والأوفياء ودعاة السلام من أبناء شعبنا اليمني العظيم..

قرارات الدولية

إلى ذلك قال المحامي محمد علي علاو - رئيس رابطة الحقوقيين والمعونة والهجرة: إن هذه الحملة الشعبية تهدف إلى الضغط على المجتمع الدولي والحكومة اليمنية لمكافحة الإرهاب عبر تشكيل محكمة دولية وآلية قضائية دولية مشتركة



لمحاسبة الإرهابيين وبحيث تظهر للعالم والرأي العام المحلي من هم الإرهابيون الحقيقيون ومن يقف خلفهم..

مشيراً إلى أن حملة المليون توقيع التي تبنتها شرائح عدة ومنظمات حقوقية ومستقلة تهدف إلى إبلاغ العالم أن اليمنيين يرفضون الإرهاب ويطالبون بمحاكمة الإرهابيين الذين فجروا مسجد النهدين في 3 يونيو 2011م وكذا الإرهابيين الذين قتلوا الجنود في ميدان السبعين يوم 21 مايو الماضي.

وقال علاو: هناك قرارات دولية كقرار 2014 وقرارات أخرى نعت على جرائم الإرهاب كجريمة تفجير مسجد النهدين وبالتالي لابد من وضع آلية ما دام والقرار الدولي نص على محاكمة من قام بالعمليات الإرهابية وفقاً للقانون الدولي.. فمن مصلحة اليمنيين تشكيل هذه المحكمة وكذلك من مصلحة ضحايا العمليات الإرهابية في بلادنا هذه المحكمة.. سيما والقضاء المحلي يقف عاجزاً أمام البت في مثل هكذا قضايا لأسباب كثيرة: أولاً: أنه يتأثر بالصراع السياسي القائم.. ثانياً: قدرات القضاء اليمني وإمكاناته الفنية أمام جسامته مثل هكذا جرائم محدودة وتعتبر هذه القضايا والجرائم جديدة على القضاء اليمني، كما لم يتعود القضاء اليمني النظر في قضايا كهذه فخيراته محدودة.

ثالثاً: القضاء أصبح تحت تصرف ويد طرف سياسي، فلا يجوز أن يكون القاضي في هذه القضايا كاتب بصائر ليعي محسن وحميد الأحمر وفي لحظة يصبح وزيراً للعدل لذا فهو طرف متهم في هذه الجرائم.. وبالتالي فلا بد من طرف دولي نزيه ومحاميد ما دام أن تنظيم القاعدة هو طرف دولي في جزيرة العرب، وقال علاو: نرى من وجهة نظر قانونية وواقعية أنه لابد من أن ينظر في جرائم الإرهاب التي حدثت في مسجد دار الرئاسة وميدان السبعين قضاء دولي وأن تتم ملائمة دولية للمجرمين الإرهابيين باعتبار القضاء اليمني عاجزاً عن ذلك..

لافتاً إلى أن هناك تجاوباً وتفاعلاً كبيراً واستثنائياً

«الميثاق» تنشر مخطط الإصلاح لتدمير وزارة الداخلية فريق خاص لتجنيد المتطرفين وإتلاف ملفات الجنود والضباط

كشفت مصادر أمنية لـ«الميثاق» أن الإصلاح ينفذ مخططاً خطيراً في وزارة الداخلية في عدد من الجوانب الأمنية والإدارية والمعلوماتية، حيث قالت المصادر أن ذلك المخطط يجري تنفيذه من قبل حزب الإصلاح على قدم وساق.. على النحو التالي:

النظام السابق على الحصبة، وذلك لكي تشكل تلك الملفات ورقة ضغط على أصحابها مستقبلاً، فإما أن يتجاوب معهم أو يتيه في أراج الزوار.

خامساً: يجري الآن في إدارة الإنترنت - وهو الأهم - تحريف أسماء وكنى المطلوبين أمنياً وذلك على النحو التالي، مثل أبو عبيدة العدني، يتم تحريفه إلى أبو عبيدالله العدناني، أو أبو هلال الأبيني، يتم تحريفه إلى أبو طلال المبيني..

الجدير بالذكر أن «الميثاق» كانت قد نشرت الأسبوع الماضي وثائق تكشف توجيهات لوزير الداخلية عبدالقادر قحطان لمديري أمن المحافظات والأمانة وعدد من قيادات وزارة الداخلية تضمنت إسقاط (٥٥) مطلوباً أمنياً في قضايا إرهابية من القائمة السوداء بناءً على طلب من المتطرف منصور الحقن.

أولاً: يتم رفع كشوفات بأسماء من مجندي الدفاع، من فئة (السنطين، وفئة السنة) وذلك لمواصلة أسمائهم مالياً، وبعد ذلك يتم تنزيل الأسماء وصرف الأرقام لأسماء محسوبة على حزب الإصلاح، (والسر) في ذلك هو الحصول على أرقام قديمة، وفي ذات الوقت صرف الأرقام عنهم من أنهم لا يقومون بأي تجنيد مستحدث، وقد تكون الأسماء صحيحة، أو وهمية، ثم يتم توزيعهم على المحافظات وتفريغهم من العمل حتى إشعار آخر، وهذا سوف يسبب مستقبلاً مشكلة خطيرة، فيما لو قامت وزارتا الدفاع والداخلية باستدعاء الاحتياط العام للجيش في مشكلة حربية لا قدر الله.

ثانياً: يجري الآن العمل في تقديم وتأخير تاريخ الالتحاق بالسلك العسكري، وكذلك في تاريخ آخر ترقية، بحيث لو كان الشخص محسوباً عليهم وحصل على ترقية في 2005م مثلاً فإنه يتم تقديم تاريخ الترقية إلى 1995م، بحيث يكون له الأولوية في الترقية القادمة.

ثالثاً: صرف استمارات شهداء الحرب والواجب، وكذلك استمارات الوفيات وجرى الحرب والواجب، بما فيها استمارات التقاعد، لأسماء وهمية وربما تكون أسماء حقيقية، محسوبة عليهم، وتفريغهم وتوزيعهم على المحافظات حتى إشعار آخر.. وتفيد المعلومات أن الغرض من هذا هو إنشاء قوات أمن مركزي بديل.

رابعاً: هناك فريق متخصص في الجانب الإداري، يقوم بأخذ ملفات الشخصيات القيادية والإدارية، التي يتقنون بأنها لم توافقهم على أفعالهم، فيقومون بحرق بعض الكلمات الحساسة في الملف، ويكتبون عليها «تالف» من حرب

تكليف فريق إداري لتعديل أسماء الإرهابيين في الأنترنت

آثار تدميرية

إلى ذلك قال الأخ عبدالعزيز العقاب - أمين عام منظمة (فكر) مسؤول حملة الحشد للمليون توقيع بمحافظة تعز: الحشد للمليون توقيع - من اليمنيين والمطالبين بتشكيل محكمة دولية خاصة بمحاكمة الإرهابيين - واجب ديني ووطني وأخلاقي ورؤية قانونية صحيحة.. فاليمينيون يطالبون بالاقتصاص من القتل والإرهابيين وكشفهم أمام العالم لينالوا عقابهم جراء ما ارتكبوه من أعمال قتل وتدمير وتخريب لا يقبله الإنسان اليمني..

وقال: نحن قمنا بنصب خيمة للتوقيع على عريضة المليون توقيع والتي تعبر أيضاً عن إصرار واصطفاء جماهير الشعب اليمني لمواجهة الإرهابيين وأعمالهم القذرة التي شوهت ديننا الإسلامي الحنيف..

مؤكد أن جرائم الإرهابيين وعلى رأسها جريمة تفجير جامع النهدين وكذا التفجير الإجرامي الذي استهدف الأمن المركزي في ميدان السبعين تستوجب اصطفاً وطنياً لمواجهة هذه الآفة الخطيرة ومواجهة هؤلاء المجرمين الذين يستهدفون الرموز الوطنية والمؤسسة العسكرية والمكتسبات الوطنية وكل القيم النبيلة والشريفة والسامية..

تفاعل تعز..

وحول تفاعل أبناء محافظة تعز مع حملة المليون توقيع قال أمين عام منظمة (فكر): الجميع يعلم أن أبناء تعز الثقافة والوفاء والمدنية والحضارة هم دائماً في مقدمة الصوف في الدفاع عن الثوابت الوطنية والمبادرات الإيجابية والعدالة..

وأبناء تعز بطبيعتهم ومستواهم المعرفي والثقافي والمدني يرفضون الإرهاب وينبذون الإرهابيين..

مخطط لسفك دماء جديدة

الإصلاح.. يبدأ بتمزيق صور الرئيس هادي في مسيرات تطالب بإسقاط النظام

محاولة تهريب عدد من الإرهابيين والقتلة.. كما يربطون بتنامي حدة المواجهات المتفعل بين الإصلاحيين وبعض عناصر الحراك الجنوبي في بعض المدن كعدن والمكلا.. مؤكداً أن مثل تلك الأفعال والرغبة الانتقامية قد تفضي إلى تصدعات واشكالات جديدة يصعب تداركها أو التكهن بنتائجها وأثارها السلبية على البلاد في ظل المرحلة المعقدة والحساسة جداً التي يمر بها الوطن.

وحذر المراقبون من خطورة استمرار الجناح المتطرف في الإصلاح على تحريض قواعده الحزبية من شباب الساحات للسير نحو الموت والاستمرار في عدائيتها للوطن والمواطن وعبثها بالأمن والاستقرار وتقويض أجواء السلم الاجتماعي.

مؤكد أن محاولة احتلال ميدان التحرير والسبعين وكذلك قيام تلك العناصر المتشددة بتمزيق صور رئيس الجمهورية، مؤشر خطير يكشف عن مؤامرة تستهدف الرئيس عبدربه منصور هادي بسفك دماء العديد من الشباب واتخاذ ذلك مبرراً لوقف الحوار وفرض أجندة جديدة ومنها إسقاط الرئيس وعدم تعرض الإخوان لنفس النهاية المأساوية التي تعرضوا لها في مصر.



وما جرى في محافظة تعز من محاولة بائسة لاسقاط محافظ تعز وجرّ المحافظة إلى موجة عنف وإرهاب ومواجهات دامية عبر

الاجتثاث والتصفيات لكوارث المؤتمر من مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة.. ويربط محللون وسياسيون بين ما سبق

والاستقرار..

واعتبر المراقبون قيام عناصر إصلاحية بتمزيق صور رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي الشيخ صادق أمين أبوراس الأمين العام المساعد للمؤتمر والدكتور رشاد العليمي والاستاذ عبده بورجي عضواً للجنة العامة أثناء احتشاد جماهير المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني والوطن لاستقبالها الأسبوع الماضي بعد عودتهما من رحلة علاجية خارج الوطن دامت أكثر من عام.. تصعيداً خطيراً.. إذ أن اندفاع تلك العناصر للاشتباك والمواجهة للجماهير المحتشدة وبأوامر وتوجيهات من قيادة أحزابهم يعد حرقاً للمبادرة، وفي ذات الوقت يشير إلى توجه عام داخل الحركة الإخوانية في اليمن إلى إعادة الأوضاع إلى المربع الأول، وفرض أجندة وتسويات خارج إطار الاتفاق المبرم والموقع في الرياض.. وهي الرغبة الجامحة التي تتكشف شيئاً فشيئاً عبر مخطط التسوييف والمماطلات وعدم الإيفاء بالتزاماتها تجاه التسوية وخروج البلاد من الأزمة القاتلة في محاولة لإخفاء فشلها وهزيمتها في مشروعها الانقلابي لاغتصاب السلطة والتحكم من كل سلطاته، وهو الذي يقف اليوم في مواجهة شرسة مع أبناء الوطن والذين يتصدون لمشروع

كتب: بليغ الحطابي

> يقف اليمنيون أمام مرحلة فارقة ومفصلية تميل أكثر نحو الوثام والسلام والمصالحة وفقاً لما سيتمخض عنه الحوار الوطني المرتقب.. وفي هذه الأجواء تتداعى عدد من الأحداث والممارسات اللامسؤولة من قبل عناصر حزب الإصلاح «الأخوان المفلسين».. التي اعتبرها مراقبون استفزازية وتهدف إلى تفجير موجهات جديدة بين مؤيدي المرحلة الانتقالية والسلطة الجديدة المسجدة للإرادة الشعبية وبين معارضين لها وهم ممن مازالوا في ساحة التفرير ومن يشجعون على بقاء الشباب وخيامهم، وهو الاتجاه الذي يتناقض ويخالف بنود المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية الموقع عليها في نوفمبر الماضي.

وعد مراقبون إقدام حزب الإصلاح المسيطر على الساحات - على تسيير مسيرات وتظاهرات بين الحين والآخر مؤخرًا حرقاً صريحاً وفاضحاً للتسوية وللخطوات المتقدمة نحو لشم للحوار الوطني الذي تتهيأ له، والذي يؤمل منه معالجة كل القضايا والاشكالات ووقف حالة التدهور والانفلات الأمني المضطرد للأمن